



# التقرير البرامجي للعام 2017

نوعية | مرافعة | تنمية | عدالة في الحقوق

QUALITY | ADVOCACY | DEVELOPMENT | EQUITY OF RIGHTS

*“However difficult life may seem, there is always something you can do and succeed at, it matters that you don’t just give up”*

**Stephan Hawking**

## قائمة المحتويات

3.....	عن مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية
3.....	أعضاء مجلس الإدارة (2017 - 2019)
4.....	الفصل الأول: لمحة عامة حول واقع الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين
8.....	الفصل الثاني: الاتجاه التنظيمي الاستراتيجي لمؤسسة قادر
8.....	رؤية المؤسسة
8.....	رسالة المؤسسة
10.....	القيم الناظمة
12.....	الفصل الثالث: انجازات مؤسسة قادر خلال العام 2017
12.....	الهدف الإستراتيجي الأول
16.....	الهدف الإستراتيجي الثاني
17.....	الهدف الإستراتيجي الثالث
20.....	الهدف الإستراتيجي الرابع
22.....	الفصل الرابع: البرامج والمشاريع التي تم تنفيذها
24.....	الفصل الخامس: الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان
25.....	الفصل السادس: الشبكات والائتلافات
29.....	الفصل السابع: بيئة وإجراءات التنفيذ والتوجه نحو الإستدامة
33.....	المتدربين والمتطوعين في المؤسسة
35.....	المؤتمرات والورش التي شاركت فيها المؤسسة
37.....	التدريبات التي شارك بها طاقم عمل المؤسسة
38.....	اصدرات المؤسسة لعام 2017
39.....	الصعوبات والتحديات

## عن مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية

تأسست مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية في العام 2008 بجهود مجموعة من الأشخاص ذوي الخبرة المتنوعة والطويلة في مجالات الإعاقة والصحة والتأهيل والتنمية المجتمعية وحقوق الإنسان، حيث كان محور اهتمامهم حالة قطاع الإعاقة والتأهيل وما يعانيه من تشرذم في الخدمات والبرامج، وتركيزها بشكل أساسي على خدمات الصحة والتأهيل، وضعف الجهود الموجهة إلى معالجة المعوقات البيئية والاجتماعية والسياسات والتشريعات القائمة، ووجود فجوة بين الخدمات والبرامج المتاحة وبين الاحتياجات الحقيقية للأشخاص ذوي الإعاقة في كافة المجالات، وأن هناك ضرورة لتثبيت النموذج الاجتماعي للإعاقة في كافة السياسات واعتماد الحقوق كإطار للعمل مع الأشخاص ذوي الإعاقة.

### أعضاء مجلس الإدارة (2017 – 2019)

رئيسة مجلس الإدارة	د. فاطمة مفيد محمود مؤقت
نائبة رئيس مجلس الإدارة	د. عبير راجي جميل مصلح
أمين الصندوق	نقولا عادل نقولا زرينة
أمين السر	د. أحمد أمين أحمد الأطرش
عضو	ليندا إسكندر إلياس جرايسة
عضو	فردوس عبد ربه العيسى*
عضو	أمل عيسى جريس مطر
عضو	سهيل سامي سالم خليلية

---

\* قدمت استقالته في 28 أيلول 2017

## الفصل الأول: لمحة عامة حول واقع الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين

ما زال واقع الأشخاص ذوي الإعاقة في الأراضي الفلسطينية يحيطه الكثير من التحديات والصعوبات. ومن أهم المؤشرات على ذلك هي نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين من عدد السكان وهي من النسب العالية مقارنة بحجم السكان. تشير النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017 الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن عدد المواطنين من ذوي الإعاقة في فلسطين بلغ (225,224) شخص ذو اعاقاة بنسبة 5.8% من نسبة سكان فلسطين، حيث بلغت 6.2% بين الذكور مقابل 5.3% بين الإناث، منهم (127,262) في الضفة الغربية بنسبة 5% (5.2% ذكور، 4.8% إناث)، و (127,962) في قطاع غزة بنسبة 6.8% (7.6% ذكور، 6% إناث).

وتعتبر هذه النسبة هي من النسب المرتفعة عالمياً لأسباب متعددة منها الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة على شعبنا الفلسطيني والممارسات والإجراءات القمعية المتمثلة في الحصار الأمني والاقتصادي. ناهيك عن الاستخدام المفرط للقوة ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، سواءً خلال الانتفاضة الأولى عام 1987 وانتفاضة الأقصى الثانية عام 2000 أو بعد ذلك خلال تنالي الحروب والاعتداءات على الشعب الفلسطيني خلال هبة النفق، والحصار على قطاع غزة الذي خلف أعداداً هائلة من الجرحى وذوي الإعاقة باختلاف نوعها وشدتها.

لقد أكدت العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية الخاصة بحقوق الإنسان على أهمية وخصوصية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وخاصة حقهم في الحصول على فرص متكافئة مع غيرهم في كافة مجالات الحياة والعيش بكرامة وحرية. ويعد إعمال التشريعات والقوانين الدولية والإقليمية والمحلية خطوة هامة جداً لإتاحة كافة الفرص أمام الأشخاص ذوي الإعاقة للاندماج الحقيقي في المجتمع أسوة بباقي أفراد المجتمع. وقد شهد العالم مؤخراً تطوراً ملحوظاً في كيفية تناول قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة مما أدى إلى تعديل في المفاهيم والاتجاهات السلبية نحو الأشخاص ذوي الإعاقة والتي كانت تنادي بعزلهم عن المجتمع وتهميشهم.

تبنت فلسطين عدد من الاتفاقيات الدولية والتزمت بها في العام 2014، وعلى رأسها اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لسنة 2006. حيث كفلت هذه الاتفاقيات والمعاهدات حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إلا أنه وعلى الرغم من تبني فلسطين لهذه الاتفاقيات الدولية، وتوقيعها على أكثر من 16 اتفاقية دولية تعنى بحقوق الإنسان و تنص على العدالة الاجتماعية، إلا أنه ما زال هنالك الكثير مما يجب عمله باتجاه موائمة القوانين والتشريعات الوطنية لتتواءم مع المواثيق والمعاهدات الدولية بهدف إعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين.

وكنتيجة للواقع الحقوقي غير المنصف للأشخاص ذوي الإعاقة عامة، هناك ما تعيشه النساء ذوات الإعاقة على وجه الخصوص، حيث ما زلن تعانين بشكل كبير وتخضن محاولات متعددة من أجل تخطي العقبات المجتمعية والاقتصادية والاجتماعية. فقد أشارت إحصائيات متنوعة إلى تعرض النساء ذوات الإعاقة إلى درجة أكبر من العنف مقارنة بالنساء من غير ذوات الإعاقة. تشير الدراسات الأخيرة حول واقع النساء ذوات الإعاقة في فلسطين إلى أن المرأة الفلسطينية ذات

الإعاقة تواجه نظرة وأحكام مسبقة على أساس النوع الاجتماعي والإعاقة، يضاف إليها عبء التعامل مع الاحتلال الاسرائيلي كواقع معاش، والذي بدوره يساهم في معاناتها وحرمانها من كافة الحقوق المتمثلة في حقها في الحصول على الرعاية الصحية والاجتماعية ويصادر حريتها في التنقل والوصول للمرافق المختلفة أسوة بباقي فئات المجتمع الفلسطيني. أما على صعيد قطاع العمل والوضع الاقتصادي ما زال هناك حاجة كبيرة إلى تحسين هذا الواقع والنهوض به من أجل صون كرامة الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم. إذ تعتبر نسب البطالة بين الأشخاص ذوي الإعاقة عالية جداً مقارنة بباقي شرائح المجتمع، حيث أشارت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء إلى أن ما نسبته 87.3% من الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على الالتحاق بسوق العمل هم خارج هذا السوق. وتعزى أسباب عدم انخراطهم في العمل لظروف تتعلق بالوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في فلسطين، وأهم هذه الأسباب عدم توفر مواصلات موائمة لاستخدام ذوي الإعاقة الحركية والبصرية، عدم موائمة أماكن العمل والأماكن العامة خاصة عدم توفر خدمات عامة كدورات المياه العامة وأماكن اصطافاف السيارات الخاصة بهم، والنظرة الدونية تجاههم من قبل بعض أفراد المجتمع وهو الأمر الذي يحد من قدرتهم على الاندماج بالمجتمع بشكل طبيعي.

على الصعيد الأكاديمي والتعليمي، فإننا نجد أن الأشخاص والأطفال ذوي الإعاقة الفلسطينيين لديهم صعوبة في توفر الفرص التعليمية بشكل عام، مما ينعكس سلباً على قدرتهم على التطور والنماء الاقتصادي والاندماج في المجتمع. نظراً لأن تقرير المسح السكاني العام 2017 لجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني لم يزودنا حتى الآن بالمعلومات ذات العلاقة بالتعليم للأطفال ذوي الإعاقة، والتي نعتقد بشكل قوي بأنها لم تختلف بشكل ملحوظ فيما يتعلق بأية إجراءات جذرية لتحسين انخراط الأطفال ذوي الإعاقة في التعليم. من المؤشرات العامة ذات العلاقة، بالإشارة إلى موازنة وزارة التربية والتعليم العالي نستطيع التنويه إلى أنها دون المستوى الأدنى المطلوب لتحقيق الأهداف المطلوبة، حيث قدرت في موازنة العام 2016 (18.36%)<sup>2</sup> من مجمل النفقات العامة وتشكّل الرواتب معظم تلك الموازنة، بينما ارتفعت في العام 2018 إلى 20.7% ولم يسجل أي ارتفاع مخطط يحقق حلول تجاه تحسين الظروف التعليمية لفئة الأطفال ذوي الإعاقة.

من المؤشرات أيضاً قضية المناهج والتي قامت مؤسسة قادر بجهود كبيرة في إطار تضمين وإدراج الإعاقة في المنهاج الجديد من خلال أولاً تطوير نشرة مساعدة للجان تطوير المناهج، ثانياً تطوير ورقة مفاهيمية "حول تضمين الإعاقة في المنهاج الفلسطيني الجديد" ونشرها وتعميمها من خلال الوزارة، إضافة إلى مراجعة المنهاج من الصف الأول الأساسي لغاية الرابع الأساسي وتضمين مقترحات عملية حول الإعاقة من حيث الموضوعات والمحتويات التي تُعنى بشمّل الأشخاص ذوي الإعاقة وقضاياهم في الكتاب المدرسي وتُعزّز قيم وفلسفة التنوع وتقبل الاختلاف والعدالة والمساواة، اللغة والمصطلحات

<sup>1</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح الأفراد ذوي الإعاقة 2017

<sup>2</sup> قانون الموازنة العامة 2016 - كشف أبعاد الموازنة - الصادر عن وزارة المالية والتخطيط، ص (24)

المستخدمة والتي تصون إنسانية الأشخاص ذوي الإعاقة وتحترم كرامتهم المتأصلة، الصُور والرُسومات المُستخدَمة لعرض أو شَمُل الأشخاص ذوي الإعاقة وقضاياهم تُراعي المنظور الحقوقي وفلسفة التنوع وخصوصية السياق، وأخيراً الأنشطة التطبيقية التي يشتمل عليها الكتاب المُدرسي والتي تحثُّ على المبادرة والمسؤولية والتحليل والتفكير خارج الصندوق كما ونُعالج قضايا حقوقية وتنموية مختلفة.

لا يختلف الواقع الصحي للأشخاص ذوي الإعاقة كثيراً عن باقي ظروف الحياة التي يعيشونها، إلا أن هنالك خصوصية واضحة في هذا الجانب بسبب تنوع الاحتياجات التي يجب أن يتم توفيرها للأشخاص ذوي الإعاقة من أجل ممارسة حياتهم بشكل طبيعي. حيث يواجهون تحديات متنوعة تتعلق بجودة الخدمات الصحية المقدمة لهم سواءً من الجهات الرسمية الحكومية أو المؤسسات الأخرى. من القضايا الأكثر استحقاقاً الآن والتي يقوم الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم ومن خلال منظماتهم والانتلاف الفلسطيني للإعاقة بالتواصل مع الجهات الرسمية حول عدد من القضايا الجوهرية. أهمها :

- ضرورة أن تكون الإعاقة إحدى معايير الاستحقاق التي يتم على أساسها منح التأمين الصحي الحكومي المجاني للمواطنين الفلسطينيين، وذلك لارتباط الإعاقة الوثيق بالفقر إضافةً لما تتطلبه بعض الفروق بالقدرات الحسية والحركية والذهنية والنفسية من تدخلات مكلفة يتعذر على عدد كبير من الأشخاص ذوي الإعاقة وعائلاتهم تسديدها من نفقتهم الشخصية. وفي هذا الشأن، الجهات الرسمية ذات العلاقة مطالبة بإضافة الإعاقة كمعيار استحقاق دونَ رُبط ذلك بنسبة إعاقة معينة أو نوع إعاقة مُعيّن. أيضاً بأن يتم تصنيف هذا المعيار على جملة من الاستحقاقات والامتيازات التي تأخذ بالحسبان الاحتياجات والخدمات الصحية والطبية والتشخيصية والتأهيلية للأشخاص ذوي الإعاقة على نحو واضح ومُعلن.
- تطوير وتوحيد وتبني تعريف شُمولي ومُنصف للإعاقة يَسْتَنِدُ إلى اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمعايير المُعتمَدة والمُعلَنة من قِبَل منظمة الصحة العالمية، على أن تتم مثل هذه العملية وفق منهجية علمية ومهنية وتشاركية.
- العمل على تعديل رزمة الخدمات التي تشتمل عليها سلة الخدمات التي يشملها نظام التأمين الصحي الحكومي على نحوٍ يشمل بشكل واضح ومُعلن عدد من الفحوص التي تتطلبها عمليات التشخيص وخدمات التأهيل والأجهزة الطبية وعدد من الأدوات المُساعدة والأطراف الصناعية والأدوية المُكَلِّفة التي يحتاجها الأشخاص ذوو الإعاقة بشكل مستمر. ويأتي هذا المُطلب في ظل عدم وجود ما يُسَمَّى بالتأمين الاجتماعي الوارد في القانون الأساسي كما في ظل عدم تصميم وتبني نظام بطاقة الأشخاص ذوي الإعاقة المُنصوص عليه في قانون حقوق الأشخاص المُعَوِّقين الفلسطيني، واللذان يُفترض بهما الاشتمال على العديد من هذه الاحتياجات وتوفيرها.

- العمل على اعتماد مرجعيات أو بروتوكولات أكثر شموليةً وإنصافاً في تشخيص وتصنيف نوع ودرجة الإعاقة، تَسْتَنِدُ في مُنْطَلَقَاتِهَا وإجراءات عملها على المعايير الدولية ذات العلاقة. الأمر الذي من شأنه أن ينعكس بشكلٍ دقيق ومهي على تحديد ماهية وطبيعة الخدمات الصحية والطبية والتأهيلية التي يحتاجها الأشخاص ذوو الإعاقة، كما وَسَيُنْظَمُ عمليات تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بمجموعةٍ من الحقوق ووصولهم للخدمات بعدالة.
- العمل على تعديل إجراءات الحصول على التأمين الصحي الحكومي وما يشتمل عليه من خدمات وذلك بشكلٍ يأخذ بالحسبان التَصَدِّي للحَوَاجِز والمعيقات المؤسسية والتنظيمية والبيئية والمالية.



## الفصل الثاني: الاتجاه التنظيمي الاستراتيجي لمؤسسة قادر

### رؤية المؤسسة

تتطلع مؤسسة قادر إلى أن يتمتع الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين بالمواطنة الكاملة والمشاركة الحقيقية في كافة مناحي الحياة

### رسالة المؤسسة

تسعى مؤسسة قادر إلى إيجاد نماذج وسياسات تمكّن الأطراف ذات العلاقة من تحقيق أفضل النتائج في دمج الأشخاص ذوي الإعاقة وفق حقوقهم الوطنية والدولية ومبادئ العدالة والمساواة.

كمؤسسة أهلية فلسطينية تلتزم مؤسسة قادر بالعمل على تحقيق أولويات التنمية الفلسطينية، وقررت مؤسسة قادر تعزيز دورها التنموي من خلال تسخير طاقاتها وخبراتها ومواردها البشرية والمالية للمساهمة في تحقيق الرفاه للأشخاص ذوي الإعاقة في مجتمع عادل ومنصف.

المواطنة كمفهوم هي انتماء الإنسان إلى الدولة التي يحمل جنسيتها ويكون فيها مشاركاً في الحكم ويخضع للقوانين الصادرة عنها ويتمتع بشكل متساوي مع بقية المواطنين بمجموعة من الحقوق ويلتزم بأداء مجموعة من الواجبات تجاه هذه الدولة. ويتوجب على الدولة ضمان وصون كافة الحقوق والحريات لمواطنيها بما فيها الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، دونما أي تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللون أو الرأي السياسي أو الإعاقة. وتحدد هذه الحقوق في الدولة الديمقراطية الحديثة بمنظومة من القوانين والتشريعات التي تحددها الدولة والمتمثلة في الدستور والقوانين الصادرة عن السلطة التشريعية فيها.

وفي السياق الفلسطيني ونظراً لخصوصية الوضع الفلسطيني الراهن لا بد من النظر إلى مفهوم المواطنة بالنسبة للشعب الفلسطيني وإبراز أهمية دوره في التحرر وإنهاء الاحتلال والاستقلال الوطني وإقامة الدولة الفلسطينية. لذلك فإن له خصوصية ويرتبط بشكل أساسي في الصمود والنضال في سبيل القضية الأساس.

تؤمن مؤسسة قادر بمبدأ المساواة الذي يجب أن يتمتع به جميع المواطنين في فلسطين دون أي تمييز أو إقصاء، مع التأكيد على كافة الحقوق الخاصة التي يجب أن يتمتع بها الأشخاص ذوي الإعاقة لضمان ادماجهم الكامل ومشاركتهم الفاعلة على كافة الأصعدة وفق ما ورد في قانون حقوق الأشخاص المعوقين رقم 4 سنة 1999 والاتفاقية الدولية

لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي صادقت السلطة الفلسطينية عليها في العام 2014، دون إغفال الحاجة والضرورة إلى تعديل وموائمة القانون الفلسطيني مع الاتفاقية الدولية.

وفي هذا السياق تنظر مؤسسة قادر إلى مفهوم المواطنة للأشخاص ذوي الإعاقة في إطار ثلاثة مرتكزات وقيم أساسية:

- **أولاً: حق الاختيار والتقرير الذاتي:** وتتمثل في حق الأشخاص ذوي الإعاقة حرية الاختيار لكافة القضايا المتعلقة بحياتهم الخاصة.
- **ثانياً: المشاركة الحقيقية:** وتتمثل في ضمان مشاركتهم في كافة مناحي الحياة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي..إلخ، بشكل فعال وحقيقي وبما يحقق مبدأ المساواة للأشخاص ذوي الإعاقة مع غيرهم من المواطنين.
- **ثالثاً: المساهمة:** وتتمثل في إسهامات الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع كغيرهم من المواطنين وبدون أي انتقاص من قدرتهم أو حقهم في المساهمة النوعية والفعلية في هذه المجالات.

## القيم الناظمة

يحكم عمل مؤسسة قادر منظومة من القيم العليا التي تلتزم المؤسسة على تطبيقها في ممارساتها وتوجهاتها كقيادة وإدارة وموظفين:



## الأهداف الاستراتيجية

- تحسين التزام المؤسسات الرسمية الفلسطينية تجاه دعم وإعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تعزيز الممارسات المجتمعية الداعمة لاندماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع لحقوق الإنسان.
- تحسين أداء مؤسسات المجتمع المدني والهيئات المحلية تجاه الاستجابة لحقوق واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تحسين مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.



## الفصل الثالث: انجازات مؤسسة قادر خلال العام 2017

لقد كان العام 2017 عاماً مليئاً بالتحديات والعمل والانجاز، نظراً لما تم تحقيقه من نتائج وضعها مؤسسة قادر على المستوى الاستراتيجي. فبناءً على الخطة الاستراتيجية للأعوام 2014 – 2017، كان نشاط المؤسسة خلال هذه الفترة وفق ما يلي:

### الهدف الإستراتيجي الأول

تحسين التزام المؤسسات الرسمية الفلسطينية تجاه دعم وإعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

#### النتائج متوسطة المدى

التشريعات الفلسطينية النازمة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تحسنت  
ممارسات المؤسسات الرسمية الفلسطينية الداعمة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

### قانون الجرائم الإلكترونية

شاركت مؤسسة قادر بصفتها عضو في الائتلاف الأهلي للرقابة على التشريعات بإجراء مراجعة للقانون واقتراح تعديلات لسبع مواد من منظور الإعاقة والنوع الاجتماعي وذلك ضمن جهود الائتلاف لتعديل قرار بقانون رقم (16) لعام 2017 بشأن الجرائم الإلكترونية.

### الإجراءات المعيارية للتعامل مع العنف ضد المرأة في النيابة العامة

شاركت المؤسسة في الورشة الوطنية التي نظمتها النيابة العامة في رام الله لعرض المسودة الأولى لدليل إجراءات العمل الموحد في التعامل مع قضايا العنف ضد النساء. وحيث أن المؤسسة تمتلك خبرة في حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وعلى وجه الخصوص حول حقوق النساء والفتيات ذوات الإعاقة في الحماية من العنف خلال السنوات الثلاث الأخيرة، قامت المؤسسة بتقديم 5 مقترحات لتعديل الدليل بما يتعلق بحقوق النساء ذوات الإعاقة، ووافقت النيابة العامة على إقتراح المؤسسة لاستكمال العمل لإدراج ملحق يخص حقوق النساء ذوات الإعاقة في دليل الاجراءات، حيث اعتبر ذلك انجازاً هاماً على مستوى استحداث آليات مخصصة للعمل مع النساء ذوات الإعاقة في إطار الحماية من العنف في النيابة العامة.

### تدريب طاقم من الشرطة ووزارة التنمية الاجتماعية حول حقوق الفتيات والنساء ذوات الإعاقة في الحماية

تم تدريب (170) موظف/ة من طواقم الشرطة ووزارة التنمية الاجتماعية، حيث تم عقد (12) ورشة تدريبية ل(5) مجموعات وهم وحدة حماية الأسرة في الشرطة، ومرشدي الدمج والإعاقة، مرشدات المرأة، مرشدي الطفولة، وبيوت الحماية في وزارة التنمية الاجتماعية. ركزت الورشات التدريبية على حق الفتيات والنساء ذوات الإعاقة في الحماية، الإطار القانوني والسياساتي من قوانين محلية واتفاقيات دولية، آليات التعامل والتدخل مع النساء والفتيات ذوات الإعاقة المعنفات والناجيات من العنف حيث جاءت هذه التدريبات ضمن برنامج تعزيز قدرات طواقم الشرطة، ووزارة التنمية الاجتماعية، ودور حماية النساء/الفتيات حول حقوق الفتيات والنساء ذوات الإعاقة، وآليات تعزيز خدمات الحماية المقدمة لهم، من منطلق أهمية دور مقدمي الخدمات بصفتهم جهة الوصول الأولى للنساء والفتيات في حال طلب الحماية، أيضاً أن يكون مقدمي الخدمة على جاهزية ومقدرة في التعامل والتدخل مع النساء والفتيات ذوات الإعاقة ومعرفة جميع قنوات التواصل من مؤسسات ومختصين في المجال.

### تدريب طاقم من وزارة التربية والتعليم حول حماية الأطفال من العنف

نظمت مؤسسة قادر ورشتي عمل في بيت لحم ونابلس لمدة يومين لفريق التعليم الجامع في وزارة التربية والتعليم العالي. حيث شارك في التدريب (38) متدرب وهم مرشدي التعليم الجامع ومشرفي التربية الخاصة في الوزارة. حيث ركز التدريب على حماية الأطفال وخاصة الأطفال ذوي الإعاقة من العنف، وكيفية الكشف عن



حالات العنف والإساءة ضد الأطفال. وضمن مذكرة التفاهم الموقعة مع وزارة التربية والتعليم العالي، ستقوم المؤسسة خلال منتصف عام 2018 بعقد تدريب مدربين حول حماية الأطفال من العنف لعدد من طاقم الوزارة وخاصة المرشدين التربويين ومرشدي التعليم الجامع.

## تضمين قضايا الإعاقة في المنهاج الفلسطيني الجديد

في إطار التعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي، بدأت مؤسسة قادر في أواخر عام 2016 في إعداد ورقة مفاهيمية حول إدراج الإعاقة في المناهج الدراسية الجديدة حيث تم البدء بالصفوف الأساسية من الأول حتى الرابع تماشياً مع مرحلة التطوير التي تقودها الوزارة. وتم إعداد المسودة الأولى للورقة المفاهيمية في نيسان 2017، كما تم مراجعتها من قبل لجنة فنية مكونة من وزارة التربية



والتعليم العالي، ومؤسسة قادر، وخبراء أفراد. وفي حزيران 2017، نظمت المؤسسة ورشة وطنية لإطلاق الورقة المفاهيمية بمشاركة ممثلين عن وزارة التربية والتعليم العالي ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة، وأجمعت الوزارة والمشاركون على أهمية الورقة المفاهيمية كمرجعية مفاهيمية حول إدراج وتضمين الإعاقة ضمن المنهاج الفلسطيني الجديد. وتكمن أهمية هذه الورقة المفاهيمية في تقديم إطار مفاهيمي وعملي للجان تطوير المناهج المدرسية في الوزارة لإدراج الإعاقة من خلال النصوص والصور...الخ.

إضافة لذلك قامت المؤسسة بتشكيل لجنة مراجعة المناهج والتي ضمت خبراء تربويين ذوي إعاقة، قاموا بمراجعة كتب اللغة العربية والعلوم الحياتية لصفوف الأول وحتى الرابع الأساسي ووضع مقترحات محددة لمواد وصور وأنشطة حول الإعاقة.

كما يجدر الذكر أن المؤسسة قامت بتطوير نشرة تعريفية قصيرة حول كيفية تعاطي لجان التطوير مع الصور والمعلومات الخاصة بالإعاقة من حيث المحاذير والإرشادات. أيضاً خلال العام، شاركت المؤسسة في (3) ورش نظمتها لجنة تطوير المناهج في وزارة التربية وتم تقديم عدد من الاقتراحات من أجل تضمين الإعاقة في منهاج العلوم العامة من الصف الخامس حتى الثامن.

## تطوير بروتوكول حماية الأطفال لقطاع الصحة

في إطار التعاون مع وزارة الصحة، عملت قادر على تطوير بروتوكول حماية الأطفال لوزارة الصحة، تماشياً مع الجهود الوطنية الموجهة من قبل وزارة التنمية الاجتماعية لتطوير المبادئ التوجيهية الوطنية للتحويل من أجل حماية الأطفال من العنف. في الربع الأول من عام 2017، تم إعداد المسودة الأولى لبروتوكول حماية الأطفال لوزارة الصحة، وحالياً يتم

مراجعة للبروتوكول من قبل لجنة فنية من وزارة الصحة، ومؤسسة قادر، على أن يتم إطلاق النسخة النهائية خلال عام 2018.

### تدريب مدربين لطاقم من وزارة الصحة حول حماية الأطفال من العنف

وضمن خطة المؤسسة لتعزيز قدرات الطواقم الطبية لاستدخال والعمل بالبروتوكول الخاص بحماية الأطفال وتجريبه بهدف تطبيقه والعمل به ضمن المرافق الصحية التابعة لوزارة الصحة الفلسطينية، قامت المؤسسة بتنظيم دورة تدريب مدربين لـ (23) موظف من الطاقم الطبي في وزارة الصحة في بيت لحم.



حيث ضم التدريب أطباء، ممرضين، وأخصائيين نفسيين. حيث جاء التدريب بعد تطوير دليل لوزارة الصحة حول حماية الأطفال وبروتوكول عمل الطواقم الطبية في رصد وتحويل حالات العنف ضد الأطفال، وسيقوم المدربون خلال الربع الأول من عام 2018 بإجراء ورشات حول الحماية من العنف لموظفي الصحة في مديرياتهم. وجاء هذا التدريب استكمالاً للأنشطة المتفق عليها ضمن مذكرة التفاهم الموقعة مع وزارة الصحة، وخلال العام 2018 سيتم عقد تدريب مدربين آخر في نابلس لمديريات الشمال.

### تطوير دليل جمع معلومات لوزارة التربية والتعليم

في إطار التعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي، قامت المؤسسة خلال عام 2017 بدعم الإدارة العامة للإرشاد والتربية الخاصة في تطوير وتشغيل قاعدة بيانات محوسبة حول وضع واحتياجات الطلبة ذوي الإعاقة في المدارس العامة. وفي بداية عام 2017، تم تطوير دليل لإدارة جمع المعلومات للإدارة العامة للإرشاد والتربية الخاصة. يحدد هذا الدليل عمليات جمع البيانات، الأدوار والمسؤوليات للإدارة العامة للإرشاد والتربية الخاصة ومديريات وزارة التربية والتعليم العالي، وموظفي المدارس في جمع البيانات وإدخالها وإعداد التقارير، بالإضافة إلى نماذج موحدة وأدوات لجمع المعلومات. تم حالياً مراجعة الدليل بشكل نهائي ووضع الملاحظات وسيتم اعتماده رسمياً من قبل الإدارة العامة للإرشاد والتربية



الخاصة لتطبيقه بشكل تجريبي ومن ثم اعتماده كأداة رئيسية في جمع المعلومات وإعداد التقارير الخاصة بقاعدة البيانات.

## الهدف الإستراتيجي الثاني

تحسين الممارسات المجتمعية الداعمة لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع

### النتائج متوسطة المدى

المؤسسات التعليمية لديها دور متنامي في مأسسة التوعية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وصول الجهات المعنية والمهتمة إلى المعلومات والمعارف حول قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة تحسن

## بوابة المصادر الإلكترونية

بوابة قادر الإلكترونية هو مشروع جديد للمؤسسة وهو عبارة عن منصة على الانترنت تتضمن جميع المعلومات والوثائق المتعلقة بقضايا وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وستكون متاحة لكافة المعنيين للوصول للوثائق والمعلومات المختلفة. ويتضمن الموقع أقسام مختلفة منها: المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، التشريعات الوطنية، السياسات والخطط الوطنية والقطاعية، تقارير، دراسات وأبحاث، مواد توعوية، أدلة ومواد تدريبية، مكتبة الصور والفيديوهات، إضافة إلى دليل المؤسسات العاملة في قطاع الإعاقة.

في الربع الأخير من العام 2016 تعاقدت مؤسسة قادر مع شركة نظم لتطوير الموقع، خلال العام 2017 تم التركيز على جمع المعلومات والوثائق ورفعها على الموقع من أجل اختبار البوابة. ومن المتوقع أن يتم إطلاقها منتصف عام 2018.

## تدريب طلبة الإعلام في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية

نظمت المؤسسة ورشة تدريبية لمدة يومين لطلبة الصحافة والإعلام من كل من جامعة الخليل، وجامعة القدس - أبو ديس، وجامعة فلسطين الأهلية. شارك في هذا التدريب 26 طالب وطالبة ممن كان لديهم اهتمام بالقضايا الحقوقية واهتمام بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.



ركز التدريب على إضافة معلومات جديدة لدى الطلبة حول واقع الأشخاص ذوي الإعاقة و رفع اهتمامهم بقضايا الإعاقة، إضافة إلى فسخ المجال أمامهم للتعلم عن احتياجات هذه الشريحة وفهم التحديات التي يواجهونها. ومن جانب آخر فقد ركز جزء من هذا التدريب على فهم آلية تعاطي المجتمع الفلسطيني مع قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة ومدى إتاحة المجال أمامهم للمشاركة الفعلية في كافة جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. فقد أسهم هذا التدريب على خلق اهتمام لدى المشاركين نحو ضرورة عملهم في داخل الجامعة وفي المجتمع على نشر الصورة الحقوقية والايجابية لذوي الإعاقة في المجتمع الفلسطيني ومناصرة قضاياهم وتسليط الضوء عليها خلال وجودهم في الجامعة، وبعد تخرجهم أيضاً وخلال عملهم في المؤسسات الإعلامية المختلفة. تكمن أهمية هذا التدريب في استهداف طلبة الصحافة والإعلام، من أجل توفير المعرفة والمهارات المناسبة لدعم الوسط الإعلامي والصحافة بعدد من المهنيين القادرين على معالجة قضايا الإعاقة من منظور حقوق الإنسان، مما يسهم في تعزيز الوعي بشأن مناصرة قضايا وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

### الهدف الإستراتيجي الثالث

تحسن أداء واستجابة المؤسسات ذات العلاقة تجاه حقوق واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة

النتائج متوسطة المدى

تضمين قضايا الإعاقة في عمل المؤسسات المقدمة للخدمات الاجتماعية والتعليمية

تحسن قدرات المؤسسات العاملة في قضايا الإعاقة

### تدريب متخصص حول التربية الخاصة لمعلمات التربية الخاصة في المراكز المجتمعية التابعة للبيئات المحلية

قامت المؤسسة عام 2011 بدعم (6) بلديات لإنشاء مراكز مجتمعية تهدف إلى خدمة الأطفال ذوي الإعاقة من خلال توفير خدمات التأهيل الأساسية والتي تضم التربية الخاصة، برنامج MOVE للأطفال ذوي الإعاقات الشديدة، برنامج الدعم النفسي الاجتماعي، خدمات العلاج الطبيعي، وعيادة علاج النطق، وبالإضافة إلى تقديم الدعم النفسي والاجتماعي وجلسات الإرشاد لأسر الاطفال المنتفعين من خدمات هذه المراكز.



كما قامت المؤسسة منذ العام 2011 وحتى 2017 بتقديم الدعم الفني والإشراف على أداء خدمات التربية الخاصة ومنهجية MOVE ودعم طواقم المراكز بعدد من أنشطة بناء القدرات بناءً على احتياجاتهم. ومن تلك الأنشطة، قامت المؤسسة بتنظيم ورشة عمل متخصصة حول التربية الخاصة لمدة (3) أيام لمعلمات التربية الخاصة في المراكز المجتمعية من خلال خبير تحليل سلوك، كما تم تدريب 15 معلمة حول طرق وأدوات تعديل السلوك لدى الأطفال، وتم البدء بتنفيذ التدريبات الميدانية للمعلمات من خلال الزيارات الميدانية في المراكز وتقديم الإشراف والدعم.

### ورشة "علي صوتك"

نظمت المؤسسة ومن خلال اتفاقية التعاون مع مؤسسة الGIZ ورشة عمل تدريبية متخصصة تحت عنوان: "علي صوتك" مراقبة تنفيذ الاتفاقية الدولية لحقوق الأفراد ذوي الإعاقة - نهج تشاركي"، حيث امتدت لمدة (3) أيام في مركز جبل النجمة في رام الله. قدم الورشة خبراء دوليين في مجال رصد حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإعداد



تقرير الظل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ، وهم د. جيرترود كريمسنر محاضرة وباحثة بمركز التعليم بجامعة فيينا – النمسا، و د. توبياس بوخنار عضو اللجنة الوطنية النمساوية لمراقبة الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ويحمل درجة باحث إستشاري في جامعة فيينا أيضاً.

وقد هدفت الورشة إلى تمكين عدد من المهنيين والحقوقيين والناشطين في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بمجموعة معارف وخبرات من أجل التعرف على أنواع الممارسات الدامجة للأفراد ذوي الإعاقة عالمياً وإقليمياً، من أجل الانضمام للجهود التشاركية العالمية في مراقبة تنفيذ الإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.



وقد شارك في التدريب 30 مشاركاً من مؤسسات المجتمع المدني، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وأشخاص ذوي إعاقة حيث ركز التدريب على عمليات الرصد لتطبيق اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكيفية إنشاء هيئة رصد لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كما تم التعريف باللغة سهلة القراءة كأداة لزيادة الوعي وإشراك المجتمع المحلي في عمليات الرصد.

### برنامج MOVE

برنامج MOVE هو منهجية لتعزيز حياة الأطفال الذين يعانون من إعاقات شديدة "الحركة من أجل التعلم والحياة". إن برنامج MOVE هو برنامج وظيفي يجمع المعرفة مع التعليم والعلاج والأسرة، مما يمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من اكتساب المهارات الضرورية للجلوس والوقوف والمشي. يجمع هذا البرنامج كل من ميكانيكية الجسم الطبيعية مع عملية تعليمية تم تصميمها لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة لزيادة قدرتهم على الاعتماد على أنفسهم، وبهذه الطريقة يساعد على



الحركة من أجل التعلم والحياة

تنظيم الخدمات المزودة من قبل جميع أفراد طاقم العمل حول الفرد ذو الإعاقة.

واصلت مؤسسة قادر القيام بدورها في الإشراف الفني في متابعة تطبيق برنامج MOVE في خمسة مراكز مجتمعية تابعة لخمسة بلديات في محافظات الخليل وبيت لحم وأريحا. وقامت بإجراء إعادة تقييم مكثفة للمراكز من أجل إعادة تطوير عملها وتحسين الخدمات التي تقوم بتقديمها. كما تقوم المؤسسة بالإشراف على تطبيق وتنفيذ البرنامج في مركز الملجأ الأرثوذكسي في بلدة العيزرية و "بيت الطفل يسوع" في بيت لحم، حيث أن هذه المراكز تقدم خدمات تأهيل للأطفال ذوي الإعاقة الشديدة الذين يتم تحويلهم من قبل وزارة التنمية الاجتماعية.

### تدريب نظري وعملي لطلاب الجامعات حول منهجية MOVE

في منتصف العام 2016 تم توقيع مذكري تفاهم مع جامعة بيت لحم وجامعة القدس لاعتماد منهجية MOVE ضمن المساقات كمادة أساسية في المنهاج التدريسي ويتم تدريسها من قبل طاقم متخصص من المؤسسة، حيث تم البدء بتدريس المنهجية في الجامعتين ضمن مساق طب الأطفال لطلبة العلاج الطبيعي والوظيفي.

وخلال العام 2017 تم تدريب 100 طالب من الجامعتين حتى الآن وبمعدل 16 محاضرة. كما تم إجراء تطبيق عملي حول المنهجية في المراكز المجتمعية والمؤسسات المعتمدة لبرنامج MOVE، والتي تشرف عليها المؤسسة وسوف يستمر اعتمادها كجزء أساسي من البرنامج الدراسي في هذه الجامعات ضمن هذه الكليات لطلبة السنة الثالثة والرابعة على المستوى النظري والعملي التطبيقي في مراكز MOVE المعتمدة.

## الهدف الإستراتيجي الرابع

تعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية

النتائج متوسطة المدى

تحسن وصول ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم في سوق العمل  
ارتفاع الوعي الذاتي والمجتمعي للأشخاص ذوي الإعاقة

### التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة

وضمن اطار العمل في البرنامج الوطني DEEP YE بإشراف ال UNDP وبتمويل من بنك التنمية الإسلامي ، قامت المؤسسة خلال العام 2017 بالعمل مع 26 من الأسر الفقيرة في محافظة الخليل في إطار شراكة مع مؤسسة قرى الأطفال SOS ، حيث تم اعتماد نهج تجريبي قائم على إدارة الحالة Case Management من خلال فحص احتياجات الأسر المستهدفة على صعيد التعليم والتدريب المهني، الصحة، الدعم النفسي والاجتماعي وتعديل المساكن، وفي الجوهر يكمن الاحتياج المتعلق بالظروف الاقتصادية والمعيشية، والسعي لسد هذه الاحتياجات من خلال الخدمات التي تقدمها مؤسسة قادر وقرى الأطفال إضافة إلى الموارد والفرص المتاحة من خلال المؤسسات الأخرى والمجتمع المحلي. وتكمن أهمية هذا النهج في التخفيف من حدة عوامل الإنكشاف والضعف لدى الأسر والتي بالضرورة ممكن أن تسهم في تعميق حالة الفقر، حيث التغلب على حالة الفقر والحرمان التي تعيشها هذه الأسر يتطلب ليس فقط فتح آفاق جديدة لتحسين سبل العيش وإنما أيضاً من خلال معالجة والأسباب التي تسهم في إبقاء الأسر في حالة الفقر.



## انجازات مؤسسة قادر خلال العام 2017

قام فريق العمل في المؤسسة بزيارات ميدانية لأكثر من 50 أسرة تم اختيار 26 أسرة منها للتمكين، ونظمت المؤسسة تدريب مكثف لمدة 9 أيام حول الريادة وتخطيط المشاريع وإدارتها والتي من خلالها قام المشاركون بإعداد خطط الأعمال لمشاريعهم. وتم تنفيذ إجراءات التوريد للأصول والبضائع والتسليم للمستفيدين، كان معدل قيمة المنحة لكل مشروع 6600 دولار أمريكي.

وبلغ عدد المستفيدين أصحاب المشاريع 13 من الذكور، و13 من الإناث. وكان هنالك 9 من المستفيدين من ذوي الإعاقة، أو أحد أفراد أسرته من ذوي / ذوات الإعاقة. وتضم أسر المستفيدين 139 شخصاً ما بين أطفال وكبار، منهم 78 طفلاً، (31 ذكور و47 اناث).



وتنوعت طبيعة المشاريع التي تم إنشاؤها: خدماتية (تأجير عدد بناء، تأجير مستلزمات أفراح، صالون تجميل، سيارة نقل بضائع، ستوديو تصوير، مخيطة)، زراعة وثروة حيوانية (تربية أغنام)، تجارية (بقالات، محلات ملابس، محل أدوات رياضية، محل أدوات منزلية، محل بيع مواد بلاستيكية)، مشاريع صناعية (ألنيوم، مخبز معجنات).

### توفير مستلزمات طبية لمستشفى المقاصد بالقدس

نظمت عدد من المؤسسات الأهلية النسوية في القدس حملة لدعم مستشفى المقاصد، وذلك كاستجابة للحالة الحرجة التي سادت في البلدة القديمة في القدس، حيث كان هناك عشرات ومئات من الفلسطينيين الذين أصيبوا من قبل الجنود الإسرائيليين، ومن بينهم أولئك الذين أصبحوا من ذوي الإعاقة. وجاءت هذه الأحداث بعد سلسلة من القيود التي فرضتها القوات الإسرائيلية حول المسجد الأقصى. حيث قامت المؤسسة إلى جانب العديد من مؤسسات المجتمع المدني بدعم مستشفى مقاصد بالإمدادات الطبية الضرورية جداً من أجل علاج الجرحى الفلسطينيين في ذلك الوقت.

## الفصل الرابع: البرامج والمشاريع التي تم تنفيذها

اسم المشروع	فترة التنفيذ	الموازنة الكلية	الممول والشركاء	نبذة عن المشروع
دعم الأطفال ذوي الإعاقة في الضفة الغربية بأدوات مساعدة	01/12/2017 – 28/02/2018	41,100 دولار	مؤسسة إنقاذ الطفل	يهدف المشروع إلى توفير أدوات مساعدة للأطفال ذوي الإعاقة في مراكز MOVE، لضمان خدمات تأهيلية أفضل، ودمجهم في جميع مناحي الحياة بكرامة.
تعزيز المساواة بين الجنسين في العمل الإنساني	01/07/2017 – 30/11/2017	55,474 شيكل	تمويل الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي والتنمية من خلال هيئة الأمم المتحدة للمرأة - UN Woman.	يهدف المشروع إلى تعزيز وصول النساء والفتيات بمن فيهن ذوات الإعاقة على المساعدات الإنسانية كمستفيدين مباشرين وعلى قدم المساواة مع الآخرين.
مراقبة تنفيذ الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال المنهج التشاركي	15/06/2017 – 31/10/2017	50,717 شيكل	الوكالة الألمانية للتعاون الدولي - GIZ	يهدف المشروع إلى تعزيز مشاركة مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة خاصة ذوي صعوبات التعلم والإعاقات الذهنية لمراقبة تنفيذ الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
دعم مؤسسات المجتمع المدني.	04/05/2017 – 31/12/2017	122,326 شيكل	الوكالة الألمانية للتعاون الدولي - GIZ	يهدف المشروع إلى دعم مؤسسة قادر لتوفير وظائف أساسية في المؤسسة وهي مسؤول المناصرة والإعلام وباحث ميداني.
حوكمة حقوق الأطفال والأطفال ذوي الإعاقة	2017/03/01 – 2021/12/31	148,311 دولار	تمويل الوكالة السويدية للتنمية والتعاون الدولي - SIDA من خلال مؤسسة إنقاذ الطفل	تعزيز العمليات والأنظمة الوطنية لتكون قائمة على أساس حقوق الطفل، شاملة، مراعية للنوع الاجتماعي، قائمة على المشاركة، قابلة للمساءلة، وحامية للأطفال خاصة المهمشين بما فيهم الأطفال ذوي الإعاقة، وتعكس احتياجاتهم.

اسم المشروع	فترة التنفيذ	الموازنة الكلية	الممول والشركاء	نبذة عن المشروع
برنامج تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين	01/01/2017 – 31/12/2017	200,000 شيكل	تمويل مركزي من المؤسسة السويدية للإغاثة الفردية – SOIR IM	دعم تنفيذ العديد من الأنشطة في إطار الخطة الاستراتيجية للمؤسسة للأعوام 2014-2017.
مشروع التمكين الاقتصادي للشباب والشابات – DEEP YE	15/05/2016 - 30/10/2017	432,060 دولار	تمويل بنك التنمية الإسلامي من خلال UNDP، بالشراكة مع مؤسسة قرى الأطفال العالمية ووزارة التنمية الإجتماعية، وتحت رعاية المجلس الأعلى للشباب والرياضة	يهدف المشروع إلى تمكين 50 أسرة فقيرة في محافظتي بيت لحم والخليل من خلال إنشاء مشاريع صغيرة مدرة للدخل في إطار نهج إدارة الحالية والقائم على تحليل والإستجابة لإحتياجات الاسر على مستوى الصحة والتعليم والسكن والإرشاد النفسي والإجتماعي.
مشروع التنمية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم والصحة والحماية IN DEPTH	23/04/2015 - 22/04/2018	307,300 يورو	تمويل الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي، وبالشراكة مع مؤسسة AISPO	يهدف المشروع إلى دعم تنفيذ سياسات واجراءات شاملة تعزز من قدرة وامكانيات المؤسسات الرسمية ومؤسسات أهلية أخرى بهدف لتعزز فرص الاندماج والحماية للأشخاص ذوي الإعاقة.
مشروع الحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي	01/01/2015 - 31/12/2017	60,389 دولار	صندوق الأمم المتحدة للمرأة UNTF، بالشراكة مع مركز الإرشاد النفسي الاجتماعي للمرأة ومنتمى المؤسسات المناهضة للعنف ضد المرأة	يهدف المشروع إلى تقديم حماية وخدمات تلبية احتياجات النساء والنساء ذوات الإعاقة ضحايا العنف من خلال العمل على تحسين التشريعات المتعلقة بهنّ وتطوير أداء المؤسسات الرسمية المقدمة لخدمات الحماية.



## الفصل الخامس: الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان

بذلت مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية خلال العام 2017 جهوداً مكثفة في العمل على موضوع التشريعات المحلية والدولية وأهمها المساهمة في متابعة تقارير الظل للاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالنساء والاطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، حيث تناولت الاتفاقيات التالية ضمن جملة هذا الأنشطة المنفذة:

### اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة - CEDAW

خلال الربع الأول من عام 2017، أصبحت المؤسسة عضواً في ائتلاف تقرير الظل لاتفاقية سيداو، وجاء ذلك بعد مشاركتها الفاعلة في إعداد تقرير الظل للاتفاقية، وخاصة الأجزاء المتعلقة بحقوق الفتيات والنساء ذوات الإعاقة. وقد تم نشر التقرير في الموقع الرسمي للجنة الأمم المتحدة المعنية بالاتفاقية. ومن خلال العضوية في ائتلاف سيداو سوف يتم متابعة العمل في هذا السياق خلال الأعوام القادمة.

### اتفاقية حقوق الطفل - CRC

استكمالاً للعمل مع الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال DCI، وانضمام المؤسسة إلى اللجنة التحضيرية لتقرير الظل المتعلق بحقوق الطفل في عام 2016، شاركت المؤسسة في عدد من اللقاءات لمتابعة التقرير. بالإضافة إلى تنظيم عدد من اللقاءات مع جمعية الشبان المسيحية والاتحاد العام للأشخاص ذوي الإعاقة فرع بيت لحم لمناقشة جزئية تقرير الظل الخاصة بحقوق الأطفال ذوي الإعاقة.

### اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة - CRPD

في جهود مشتركة بين مؤسسة قادر، والاتحاد العام للأشخاص ذوي الإعاقة، وجمعية بيت لحم العربية للتأهيل وجمعية الشبان المسيحية تم إطلاق الائتلاف الفلسطيني للإعاقة في الثالث من كانون الأول 2017 في اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة والذي سوف يقوم بالمناصرة لقضايا وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الفلسطينيين والذي انضم إليه عدد من المؤسسات العاملة في قطاع الإعاقة ومنظمات أشخاص ذوي إعاقة في الضفة وغزة ليضم 28 منظمة ومؤسسة في هيئته العامة. سوف يقوم الائتلاف بقيادة تحضير تقرير الظل الخاص بالاتفاقية وتنظيم أنشطة المناصرة في قضايا عديدة أهمها الملف الصحي وملفات أخرى هامة.

## الفصل السادس: الشبكات والائتلافات

غالبًا ما تنظر المنظمات غير الحكومية الصغيرة إلى الشبكات باعتبارها الوسيلة لكي تكون مرئية وموجودة في الصورة على نحو أبرز، ولتكتسب الشرعية عبر الجهات المانحة ومنظمات المجتمع المدني الأخرى والسلطات العامة، إلا أننا في مؤسسة قادر نرى أن الانضمام للائتلافات الوطنية والقطاعية المختلفة ذا أهمية بالغة، بداية على صعيد التشارك في إحداث الأثر في القضايا ذات الأولويات والقضايا الحقوقية المفصلية للفئات المهمشة التي تختص المؤسسة بالعمل معها، وثانياً لتعميق هذا الأثر من خلال عمليات المدافعة والمناصرة الجماعية بهدف تحقيق تغيير حقيقي في القضايا المختلفة التي تؤثر في حياة الفلسطينيين على وجه العموم، والفئات المهمشة التي تعمل معها المؤسسة على وجه الخصوص.

ومن هذا المنطلق عملت مؤسسة قادر خلال العام 2016 بكثافة لتحديد اتجاهات عملها في الضغط والمناصرة وتركيز الأثر الذي تود إحداثه على مستوى العمل الجماعي، حيث انضمت المؤسسة إلى عدد من الائتلافات والشبكات التي تطل أوجه عمل ذات علاقة بتوجهات وأجندة عمل المؤسسة الحالية والمستقبلية، بهدف تمكينها من الانخراط بشكل أكبر وأكثر كثافة وفاعلية في عمليات الحوكمة وحوار السياسات، وتحسين جودة ونوعية العمل والمساءلة أمام الشركاء وأمام الجمهور المحلي، وتعزيز التعاون مع السلطات العامة على المستويين المحلي والوطني.

ومن الائتلافات والشبكات التي تم الانضمام إليها خلال العام 2016 وبداية 2017 والتي أصبحت مؤسسة قادر عضواً فاعلاً فيها:

### أولاً: الائتلاف الفلسطيني للإعاقة

رأت مجموعة من المؤسسات العاملة في مجال الإعاقة ومؤسسة قادر أن هنالك ضرورة لتكوين وبناء ائتلاف يأخذ على عاتقه السعي إلى الاستجابة للواقع المتشردم للحركة المطالبة للأشخاص ذوي الإعاقة، على أن يكون ذلك ضمن منظومة من المبادئ والأهداف المُشتركة المنبثقة بالدرجة الأولى عن الاتفاقيات والمواثيق الدولية الناظمة لحقوق الإنسان المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها كمظلة ومرجعية أولى. بالإضافة إلى إيمان هذه المؤسسات برسالة الائتلاف وأهدافه الرامية إلى تعزيز ودعم مأسسة وتنظيم قطاع الإعاقة وتجنيد الطاقات لإعمال الحقوق التي نصت عليها التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية ذات العلاقة.

ففي الرابع من تشرين الثاني للعام 2017 قررت الهيئة التأسيسية للائتلاف المكونة من (مؤسسة قادر، الاتحاد العام للأشخاص ذوي الإعاقة، جمعية بيت لحم العربية للتأهيل وجمعية الشبان المسيحية القدس / برنامج التأهيل) إطلاق فعاليات تشكيل الائتلاف الفلسطيني للإعاقة بالتزامن مع الاحتفال باليوم العالمي للإعاقة. حيث أعلن عن المبادئ الأساسية لهذا الائتلاف وشروط عضوية المؤسسات وكل ما يتعلق بآليات سير الائتلاف للفترة التأسيسية والخطوط

العريضة والتفصيلية لهذا الائتلاف وتم إقرارها في مؤتمر صحفي ضم مؤسسات المجتمع المدني ، منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والمؤسسات العاملة في مجال الإعاقة.

### ثانياً: الائتلاف الأهلي للرقابة على العملية التشريعية

هو جسم تنسيقي يضم عدداً من مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني الحقوقية، يهدف إلى خلق آلية منظمة للرقابة المجتمعية على العملية التشريعية. كما تجدر الإشارة إلى أن الائتلاف الأهلي للرقابة على العملية التشريعية جسم مستقل غير مرتبط بوجود أو غياب المجلس التشريعي، وبالتالي هو ليس بديلاً عنه، لكن غياب المجلس التشريعي يضيف عبئاً أكبر على الائتلاف، نظراً لغياب السلطة التشريعية الأصيلة التي يفترض فيها أن تكون منبراً لإدارة الحوارات المجتمعية ومواءمة المصالح المتضاربة والمختلفة بحيث تصدر القوانين بشكل يعكس ويأخذ في الاعتبار هذه المصالح. يسعى الائتلاف إلى الرقابة على العملية التشريعية بما يجعل مخرجاتها متوائمة مع المصلحة العامة، فهو رقيب على التشريعات وليس شريكاً فيها، ولا يسعى الائتلاف إلى إضفاء شرعية على عملية صناعة القوانين في ظل غياب المشرع، كما أن الائتلاف يعارض الإفراط في سن القوانين والتشريعات التي يجب أن تنحصر في حالة الضرورة غير القابلة للتأجيل ولا تمس القوانين التي أقرها المجلس التشريعي أو لا تتعارض معها.

### ثالثاً: شبكة المساءلة الاجتماعية بالعالم العربي (أنسا – ANSA)

هي الشبكة الإقليمية الأولى التي تُعنى وتهتم بمجال المساءلة الاجتماعية. تستهدف الشبكة كافة الأطراف الواجب تفاعلها لإنجاح وتعميم مفاهيم وآليات المساءلة الاجتماعية في العالم العربي، وهم على وجه الخصوص المجتمع المدني والحكومة والإعلام والقطاع الخاص .

والشبكة وليدة العديد من المشاورات الإقليمية والقطرية بداية من مؤتمرها الأول في القاهرة بنهاية عام 2010 وصولاً إلى فعاليات المؤتمر الإقليمي التأسيسي الذي عقد في مدينة الرباط المغربية في شهر مارس 2012. تضم الشبكة حالياً في عضويتها ممثلين عن القطاعات الأربع من 7 دول عربية (المغرب، تونس، مصر، فلسطين، الأردن، لبنان، اليمن). كما تركز الشبكة مجهوداتها بشكل أساسي حول الحق في الحصول على المعلومات، شفافية الموازنة، حرية تكوين الجمعيات وتحسين تقديم الخدمات. وتعمل الشبكة على ذلك من خلال ربط كافة الأطراف الفاعلة والمهتمة بالمساءلة الاجتماعية، رصد وتوثيق أفضل الممارسات التطبيقية لمنهج وأدوات المساءلة الاجتماعية وجذب الأطراف الفاعلة المهتمة بالمساءلة الاجتماعية.

ومن خلال عضوية مؤسسة قادر في الشبكة شاركنا في تدريب حول أدوات المسائلة المجتمعية والذي انبثق عنه تنفيذ مبادرات في مدينة بيت لحم تهتم بمسائلة بلدية بيت لحم حول مدى موائمة المرافق العامة والطرق لاستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة. وضمن هذه المبادرة قام فريق من مؤسسة قادر وأعضاء آخرون من الشبكة بالتحضير لجلسة

المسائلة من خلال رصد الطرقات الرئيسية في مدينة بيت لحم وإشراك نقابة المهندسين والاطلاع على المعايير الواجب مراعاتها عند تعبيد الطرقات وشقها. وقد تم تصوير فيلم توثيقي وتم عرضه أمام أعضاء المجلس البلدي ومن ثم مسائلهم حول دورهم في ضرورة تحسين البنية التحتية لاستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة وخاصة موائمة الطرقات.

#### رابعاً: منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة

تأسس عام 2000 بمبادرة من مجموعة من المؤسسات الأهلية الفلسطينية التي تعمل في مجالات تقوية وتمكين المرأة بشكل عام، ومناهضة العنف ضدها بشكل خاص.

تأسس المنتدى للحد من ظاهرة العنف ضد المرأة ومردودها السلبي على كل من المرأة والمجتمع وأيضاً لإخراج تلك الحالة من الحيز الخاص إلى الحيز العام، بعد أن أدركت تلك المؤسسات ومن خلال تجربتها العملية أن العديد من النساء الفلسطينيات يتعرضن لكافة أشكال العنف النفسي، الجسدي، الجنسي، الاقتصادي، السياسي والمجتمعي. وتم تعزيز ذلك من خلال الدراسات والبحوث التي أثبتت خطورة المشكلة.

شاركت المؤسسة خلال العام 2017 في جميع الاجتماعات الشهرية للمنتدى وعملت على تضمين قضية النساء والفتيات ذوات الإعاقة في كافة القضايا المطروحة ضمن أجندات عمل المنتدى.

#### خامساً: شبكة المدافعين عن حقوق الإنسان الفلسطينية

هي شبكة متخصصة أسست بمبادرة من المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء - مساواة"، وتهدف بشكل أساسي إلى الدفاع عن حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان في فلسطين من خلال تمكينهم، وتحسين فعالية التواصل والتشبيك فيما بينهم، والسعي إلى توفير حماية قانونية لهم في حال تعرضهم لانتهاكات قد تؤثر على أدائهم لرسالتهم أو تمس بحقوقهم.

#### سادساً: ائتلاف المؤسسات الأهلية لإعداد ومتابعة تقرير الظل لاتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة

تشكّل هذا الائتلاف بغرض إعداد ومتابعة تقرير الظل بقيادة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، ويتكوّن الائتلاف من 34 مؤسسة حقوقية ونسوية ونقابات العمال وأطر نسوية تعمل في تخصصات مختلفة لجهة مناصرة وحماية وتمكين المرأة في المجال الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي أو الصحي أو التعليمي أو القانوني المحلي والدولي وحقوق ذوي الإعاقة، في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

قامت المؤسسة بتحضير جزئية تقرير الظل المتعلق بالانتهاكات لحقوق الفتيات والنساء ذوات الإعاقة ضمن المحاور الخمسة التي تناولها التقرير، كما تم تضمين توصيات ذات علاقة بحقوق الفتيات والنساء ذوات الإعاقة. كما ستشارك المؤسسة في كافة الأنشطة والخطة المعدة لمتابعة تقرير الظل والإجابة على قائمة المسائل وتعديل التقرير وعرضه أمام لجنة سيداو في الأمم المتحدة .

### سابعاً: الائتلاف الفلسطيني للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية " عدالة "

لقد انبثق هذا الائتلاف عن عضوية مؤسسة قادر في سكرتاريا الحملة الوطنية للضمان الاجتماعي والذي قامت المؤسسة من خلاله بلعب دور فاعل في إدماج والتأكيد على حقوق العاملين من ذوي الإعاقة مع حركة الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد ترشحت المؤسسة لانتخابات سكرتاريا الائتلاف للدورة الثانية وتم تزكيته وعدد من المؤسسات الأخرى لدورة جديدة كأعضاء في السكرتاريا التنفيذية للائتلاف.

يهدف الائتلاف إلى توحيد جهود النقابات ومؤسسات المجتمع المدني التي تناصر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومفاهيم العدالة الاجتماعية لتطوير آليات عمل مشتركة بين المؤسسات والاتحادات والنقابات والمجموعات، وإجراء تحليلات نقدية على السياسات الاقتصادية والاجتماعية ذات العلاقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وقياس أثرهم على حياة المواطن/ة الفلسطيني/ة، أيضاً المساهمة في بناء أجندة اجتماعية - اقتصادية تسعى نحو العدالة الاجتماعية والتنمية التحررية القائمة على الصمود، التأثير على صانعي القرار والمسؤولين للمصادقة على سياسات اجتماعية اقتصادية شاملة وعادلة وأخيراً التأثير على سياسات المانحين الدوليين بما يتعلق في البرامج والتدخلات التنموية التي يعملون عليها.

خلال العام 2017 ومن خلال عضوية المؤسسة في سكرتاريا الائتلاف شاركت في كافة اجتماعاتها الدورية وعملت ضمن خطة العمل باتجاه مأسسة الائتلاف وتوسيع قاعدته، إضافة إلى الحرص على تمثيل قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة في كافة القضايا التي يتم طرحها كالقضايا العمالية والحقوق الصحية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

### ثامناً: المجلس الاستشاري لمحافظة بيت لحم

في العام 2016 تم تشكيل مجلس إستشاري لمحافظة بيت لحم، وتم اختيار المؤسسة عضو في اللجنة التوجيهية للمجلس.

## الفصل السابع: بيئة وإجراءات التنفيذ والتوجه نحو الاستدامة

يعتبر العمل في المجال التنموي عملاً ذو تحديات متنوعة، سواءً على الصعيد الدولي أو المحلي. ففي ظل وجود الاحتلال وحالة الانقسام الداخلي يبقى العمل التنموي مقوضاً وبحاجة لجهود حثيثة ومستمرة من أجل خلق تغيير لصالح أفراد المجتمع على اختلاف احتياجاتهم وطبيعة مقدراتهم وفرصهم. وبطبيعة الحال فإن مجال الإعاقة لا يختلف كثيراً عن باقي مجالات العمل في فلسطين، إن لم يكن قطاع الإعاقة هو أكثر مواجهة لظروف وتحديات صعبة. فالحاجة لتظافر الجهود والعمل المشترك هي حاجة ملحة وضرورية، وخاصة في ظل انحسار التمويل واعتماد معظم مؤسسات القطاع الأهلي على الدعم الخارجي.

ومن أجل النهوض بواقع الأشخاص ذوي الإعاقة والفئات المستهدفة من برامج المؤسسة فقد أولت مؤسسة قادر موضوع التأثير على السياسات والبرامج الوطنية أهمية عالية، وعملت ضمن مخطط تنموي لا يستهدف فقط تدخلات مع الأشخاص ذوي الإعاقة، بل أيضاً يستهدف البرامج الوطنية والقوانين التي من شأنها أن تحقق تنمية شمولية لصالح فئة الأشخاص ذوي الإعاقة. ولتحقيق ذلك التزمت مؤسسة قادر بعدد من السياسات والمعايير التي تحدد أداء العاملين في المؤسسة وتحدد نهج المؤسسة.

### أولاً: إشراك المستفيدين في التخطيط وتنفيذ المشاريع

لقد دأبت مؤسسات العمل التنموي المجتمعي مؤخراً إلى تبني نهج التخطيط والعمل بالشراكة مع أفراد المجتمع المحلي. وتعتبر مؤسسة قادر هذا النهج قاعدة مهمة لضمان النجاح في تنفيذ جميع المشاريع والبرامج التي تطمح المؤسسة في ديمومتها وتحقيق أهدافها التنموية. تبنت قادر آليات متعددة ترفع من نسبة مشاركة المجتمع المحلي في التخطيط للمشاريع، وهو الأمر الذي من شأنه أن يعكس احتياجاتهم من جانب، ومن جانب آخر يوضح كيفية مشاركتهم في تنفيذ هذه المشاريع.

لقد تجلت رؤية واضحة أمام فريق العمل عندما تم التخطيط لتنفيذ مشروع " مشروع المساواة بين الجنسين في العمل الإنساني في كل من منطقتي بئر والولجة" فقبل البدء في بناء البرنامج قام فريق العمل بتنفيذ زيارات متعددة للمنطقتين ودراسة الواقع من خلال مصادر موجودة لدى الوزارات كوزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة الصحة، إضافة إلى الاطلاع على تقارير المؤسسات العاملة في مجالات متنوعة في تلك المناطق، ومن خلال الزيارات والتشاور مع المجتمع المحلي تم العمل مع مجموعات بؤرية كانت أساس بناء المشروع. وقد تم إعداد خطة المشروع بالتعاون بين مؤسسة قادر والمجتمع المحلي من ناشطين مجتمعيين، وأفراد متنوعين حضروا جلسات التشاور والتخطيط.

هذا النهج التشاوري أدى إلى نجاح المشروع والقدرة على تنفيذ الأنشطة بشكل تشاركي أفقي بين طاقم العمل ومناطق عمل المشروع، مما كان له الأثر الكبير على وجود مجموعات نسوية فاعلة وقادرة على خلق التغيير في مناطق تواجدهن.

ومن أهم الركائز التي يقوم عليها النهج التشاركي التنموي:

- إشراك أكبر قدر ممكن من السكان والأفراد في عملية التخطيط للمشروع وتشجيع الفئات المهمشة على المشاركة في مختلف المراحل المختلفة للمشروع، كورش العمل والتدريبات واللقاءات مع الجهات الرسمية وصناع القرار.
- فحص توجهاتهم واحتياجاتهم بشكل تشاركي، يتم من خلاله أخذ جميع الأبعاد بعين الاعتبار كطبيعة السكن، والخدمات المقدمة ومصادرها وطبيعة الحياة في المناطق المستهدفة، ومشاركة هذه المعلومات والتأكد منها بشكل تشاركي مع الفئات المستهدفة.
- التعرف على طبيعة العلاقات ما بين السكان ومدى مشاركتهم في المجتمع ووصولهم لمصادر الخدمات وآليات حصولهم عليها.
- البحث عن شركاء قاعديين وبناء شبكة علاقات مع المستويات الرسمية والأهلية والأفراد الناشطين في داخل التجمعات السكنية.
- تعزيز وبناء قدرات المستفيدين والمجموعات والمؤسسات القاعدية الشريكة.
- تشجيع المستفيدين على الشعور بالملكية والانتماء للمشروع من خلال إتاحة المجال أمامهم للانتقاد والاقتراح والشكاوى، وبالأخذ بوجهة نظرهم ونقاشهم فيها وتقديم تغذية راجعة لهم خلال مراحل المشروع.

#### ثانياً: بناء نموذج تمكيني تنموي (تمكين ، تدريب، اختيار المشاريع بشكل مشترك، متابعة وتقييم مشتركة)

إن ربط موضوع التنمية في التمكين قد لعب دوراً هاماً في استمرارية تأثير المشاريع على المستفيدين بشكل ايجابي. فقد شارك المجتمع المحلي في الاستفادة من خبرات فريق العمل في كافة مشاريع مؤسسة قادر من خلال الانخراط في برامج تمكين مجتمعي متنوعة. فلا سيما مشاريع التمكين الاقتصادي ، إضافة إلى المشاريع التي استهدفت العاملين والمعلمين والطلبة في داخل المدارس والمؤسسات الشريكة. وقد كان هنالك تركيز على تطوير مهارات ومعلومات المستفيدين من معظم المشاريع التي تنفذها مؤسسة قادر، وقد اعتمدت المؤسسة كما يلي:

تصميم برامج تمكين اجتماعي: اهتمت مؤسسة قادر من خلال تصميم برامجها المتنوعة بإضافة عنصر التمكين إلى معظم المشاريع التي تنفذها. فمن خلال استهداف المجتمع المحلي بجملة من المشاريع التنموية، حافظت المؤسسة على استدخال مكونات تتعلق بالتمكين المجتمعي والاقتصادي إلى البرامج التي تبناها انطلاقاً من إيمانها بأن أي تدخل لا يشتمل على محور تمكين الفئات المستهدفة سواءً اجتماعياً أو مهارتياً أو حتى اقتصادياً، فإنه يبقى من منقوصا وغير مكتمل.

## نهج إدارة الحالة :

هو عبارة عن نهج عمل شمولي منظم وقائم على العمل مع الأسرة ككل من خلال دراسة وتقييم الاحتياجات والموارد والخدمات المطلوبة. استندت منهجية العمل في برنامج التمكين الاقتصادي للشباب والشابات Deep على نهج إدارة الحالة الشمولي لجميع أفراد الأسرة بهدف التمكين الاقتصادي والاجتماعي، بحيث أن هذه المنهجية تطلبت تقييم معمق لمختلف الجوانب والظروف داخل الأسرة مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات النفسية الاجتماعية، الصحية، التعليم، الإرشاد الوظيفي، واحتياجات تعديل المساكن.

تم اعتماد العمل في هذه المنهجية بسبب أهميتها في العمل مع كافة أفراد الأسرة في تلبية وتقديم جميع الاحتياجات وليس فقط العمل على جانب واحد لفرد من أفراد الأسرة، من منطلق إيمان مؤسسة قادر بأن عملية التمكين في جوهرها يجب أن تكون تشاركية مع جميع أفراد الأسرة وتخدم الأسرة ككل وليس فقط مجرد عمل مشروع تمكين اقتصادي.

من خلال نهج إدارة الحالة في مشروع التمكين الاقتصادي للشباب والشابات عملت مؤسسة قادر بالشراكة مع المؤسسات الأخرى الشريكة بالمشروع وحرصت المؤسسة أيضاً على أهمية إشراك المجتمع المحلي في خدمة الأسر وتقديم خدمات مختلفة تلي احتياجات الأسر بشكل شمولي.

**أنشطة تدريبية متخصصة:** لم تقتصر مشاريع التمكين الاقتصادي التي تبنتها مؤسسة قادر منذ 4 سنوات على تقديم مشروع للأسر المحتاجة فحسب، بل امتد ذلك إلى تقديم مجموعة من التدريبات المتخصصة التي تساعد المستفيدين على إدارة المشروع وتطويرها. فعلى سبيل المثال تم توظيف فريق متخصص في التدريب والريادة من أجل تدريب والإشراف على النساء والرجال أصحاب المشاريع في مسك الدفاتر، المحاسبة، التسويق وإدارة العملية الانتاجية... إلخ.

ومن جهة أخرى قامت المؤسسة بتنظيم تدريبات أخرى التي تم تصميمها لتخدم قطاع الإعاقة من زوايا مختلفة. على سبيل المثال فقد تم إعطاء تدريبات متنوعة لقطاعات مختلفة من العاملين في مجالات الرعاية والتعليم والصحة والخدمات والجهات الرسمية كجهاز الشرطة – وحدة حماية الأسرة. فقد تناولت هذه التدريبات مواضيع عدة كاتفاقيات حقوق الانسان والمرأة وآليات رصد الانتهاكات ضد الأطفال والأطفال ذوي الإعاقة. إضافة إلى عقد تدريبات تناولت آليات استخدام دليل المعلم في دمج الإعاقة في التعليم ومواضيع أخرى تخدم فئة الطلبة ذوي الإعاقة.



### ثالثاً: حساسية النوع الاجتماعي

تقوم فلسفة مؤسسة قادر في التمكين المجتمعي على استهداف النساء في كافة مجالات العمل، وخاصة النساء ذوات الإعاقة وأمهات الأشخاص ذوي الإعاقة. فاعتبرت قضايا النوع الاجتماعي جزءاً من القضايا التي يجب أن يتم شملها في توجهات المؤسسة. ولذلك نجد تحيزاً في استهداف النساء في معظم المشاريع التي تنفذها المؤسسة. وقد سعت المؤسسة إلى:

- استهداف أكبر للنساء الأكثر تهميشاً والنساء متراًسات الأسر في مشاريع التمكين الاقتصادي.
- تشجيع النساء على المشاركة في معظم الأنشطة والبرامج التي تنفذها المؤسسة، والحرص على إشراك أكبر قدر ممكن من النساء والنساء ذوات الإعاقة في اللجان والمجموعات التي يتم تشكيلها في معظم مناطق العمل.
- استدخال موضوع حقوق المرأة وحقوق النساء ذوات الإعاقة في مختلف الأنشطة المجتمعية التي يتم تنفيذها، وخاصة التي تستهدف الرجل ويتم التأكيد فيها على تكاملية الأدوار ما بين الرجل والمرأة، وتعزيز الدور الريادي للمرأة.
- توجه عمل المؤسسة نحو حقوق المرأة من خلال عمل مراجعات قانونية للقوانين والأنظمة واللوائح التي تستهدف النساء في المجتمع الفلسطيني، وتوجيه الأبحاث والدراسات التي تقوم بها المؤسسة نحو رصد واقع المرأة الفلسطينية والمرأة ذات الإعاقة.

### رابعاً: القدرات المؤسساتية والادارية

إن وجود كادر مؤهل ذو خبرة واسعة في العمل التخصصي أسهم في بناء أرضية متينة لديمومة النموذج التمكيني. إضافة إلى ذلك فإن المؤسسة أخذت على عاتقها ضرورة تطوير قدرات الفريق ليكون أكثر قدرة على مواكبة تطورات العمل الميداني والمجتمعي من خلال إشراك الفريق والمتطوعين في ورش عمل وتدريبات سواءً على مستوى المؤسسة أو على المستوى الخارجي. مما أضاف خبرة أوسع وأكثر تخصصاً في مجالات متنوعة، الأمر الذي انعكس على آليات تنفيذ العمل وقياس تقدمه. ومن خلال ما يلي حافظت المؤسسة على تطوير هذا النموذج للعام 2017 :

- تطوير مهارات وقدرات فريق العمل من خلال إعطائهم تدريبات متخصصة في مجالات متعددة.
- تعزيز الأدوار الريادية لطاقم المؤسسة من خلال إتاحة الفرصة أمامهم للمشاركة في برامج تأهيلية وأنشطة ولقاءات تسهم في رفع خبراتهم ومعارفهم.
- تقييم مستمر لعمل الموظفين وتقديم مساعدة فنية في مختلف الأمور والقضايا المتعلقة بعملهم.
- تعزيز مشاركة فريق العمل والشركاء والمستفيدين في عدد من الأنشطة والمشاريع التنموية المشتركة التي ينتج عنها شراكات مجتمعية وتحالفات تعزز من دور المؤسسة على الصعيد المحلي والوطني.

- الحرص على توفير أجواء ايجابية في داخل المؤسسة ومع الشركاء وتعزيز علاقة الزملاء ببعضهم البعض ومع الشركاء في مؤسسات أخرى وفي المجتمع.

### خامساً: المتابعة والتقييم

تعتبر آليات متابعة تنفيذ المشاريع ورصدها وتقييمها من المواضيع الهامة جداً والتي لعبت دوراً هاماً في نجاح النموذج التمكيني التنموي. فكما أن عملية تصميم البرامج وصياغتها تبنى بشكل مشترك مع أفراد المجتمع، فإن عملية المتابعة أيضاً تبنى بالشراكة مع المجتمع المحلي ومع الأفراد. فلقد انتهجت مؤسسة قادر بناء آليات متابعة وتقييم التدخلات والأنشطة بالشراكة مع المؤسسات الشريكة من جهة ومع الأفراد المستهدفين من جهة ثانية.

وقد حصلت مؤسسة قادر على شهادة الالتزام بمبادئ مدونة السلوك التي يمنحها مجلس المصادقة لنظام الالتزام بمبادئ مدونة سلوك المؤسسات الأهلية الفلسطينية. وذلك بعد أن تقدمت مؤسسة قادر وعدد من المؤسسات الأهلية للحصول على هذه الشهادة، ويعتبر الحصول على هذه الشهادة إقراراً بالالتزام المؤسسة بعدد من المبادئ المهنية والوطنية وهي الالتزام بالمواثيق والقوانين؛ وأولويات التنمية؛ والمشاركة؛ والتشبيك والتنسيق؛ والشفافية؛ والمساءلة؛ والمساواة والشمول؛ والإدارة الرشيدة؛ ومنع تضارب المصالح؛ والتأثير والفاعلية؛ ونزاهة المؤسسة؛ وحل الخلافات. كما تنص المدونة ضمناً على عدم تلقي التمويل المشروط ورفض التطبيع.

## المتدربين والمتطوعين في المؤسسة

تسعى مؤسسة قادر إلى التشبيك والتعاون مع الجامعات المحلية والمؤسسات المختلفة انطلاقاً من سياستها في التعاون المحلي. وكجزء من هذا التعاون فإن مؤسسة قادر تستقبل بشكل مستمر عدد من الطلبة والشباب المتدربين والمتطوعين من مختلف الجهات وتعتبر ان هذه العلاقة مع المؤسسات والجامعات هي في تطور مستمر لما لها من أثر ايجابي سواءً على المتدربين والمتطوعين أو على المؤسسة بشكل عام وعلى المجتمع ككل. وضمن هذا الجانب فقد كان هنالك اسهام مميز لعدد من التجارب ونذكر منها ما يلي:

### أولاً: الطلبة المتدربين من دائرة العلوم الاجتماعية

من خلال مساق تدريب الخدمة الاجتماعية في جامعة بيت لحم، استقبلت مؤسسة قادر 5 من طلبة السنة الرابعة لتنفيذ تدريبهم الأخير ضمن أنشطة المؤسسة. وقد تم تصميم خطة تدريبية لهم تضمن مشاركتهم الفعالة في أنشطة المؤسسة وتمكينهم من الاستفادة من هذه التجربة والعمل ضمن فريق المؤسسة وتنمية روح العمل الجماعي لديهم.

استناداً إلى معايير التدريب المرفق مع الطلبة تم الاتفاق معهم وضمن توقعاتهم التي تم نقاشها معهم ومعارفهم وتطلعاتهم على أن يقوموا بالمشاركة في تنفيذ حملة للمطالبة بتحسين الوضع الصحي للأشخاص ذوي الإعاقة، والتركيز على موضوع التأمين الصحي تزامناً مع قيام عدد من المؤسسات بالشراكة مع مؤسسة قادر واتحاد الأشخاص ذوي

الإعاقة بالتخطيط لتنفيذ هذه الحملة. وتمت الموافقة من قبل المشرف الأكاديمي على مشاركتهم في تنفيذ هذه الحملة، ومن ثم قام الطاقم بمساعدتهم التخطيط والإعداد للحملة. قام الطلبة بالتواصل مع المؤسسات التي يمكن أن تكون جزءاً من هذه الحملة، وحضروا الاجتماعات ونسقوا لها، وأخذوا على عاتقهم إسناد الحملة والترويج لها في داخل الجامعات، ونسقوا لتنفيذ أنشطة في جامعتهم وفي جامعة فلسطين الأهلية، وأهم الأنشطة التي نفذوها خلال الحملة ما يلي:

- توزيع بروشورات وملصقات حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الصحة.
- تنفيذ ورش عمل توعوية في داخل الجامعات .
- نشر وتوزيع ملصقات على أسوار الجامعات للتوعية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الصحية.
- المشاركة في الوقفة الجماهيرية أمام مجلس الوزراء للمطالبة بتحسين واقع الخدمات الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة.

### ثانياً: طلبة خدمة المجتمع

من خلال مساق الخدمة المجتمعية في جامعة بيت لحم، استقبلت مؤسسة قادر 3 طالبات للعمل كمتطوعات من أجل تنفيذ برنامج خدمة المجتمع (Community Service). فقد تم تعريفهن على برامج المؤسسة وعملها وشاركنا في عمل المؤسسة المكتبي بحسب التخصص الجامعي. وقد ساهمت إحدى الطالبات في مساعدة المدير المالي للمؤسسة وقد كانت فترة تدريبها مميزة جداً لأنها اهتمت بجوانب مالية متطورة واكتسبت مهارات متنوعة وبراينا أن ذلك ساهم في تنمية معارفها وساعدها في الحصول على وظيفة بعد تخرجها مباشرة وهي الآن تعمل في إحدى مؤسسات بيت لحم. أما الطالبتان الأخرتان فقد عملن مع المساعدة الادارية من أجل تنظيم الملفات ومساعدة بعض أفراد الطاقم في توثيق وتنظيم ملفات المشاريع والتضير للأنشطة الخارجية والداخلية.

## المؤتمرات والورش التي شاركت فيها المؤسسة

التاريخ	الورشة / المؤتمر	الجهة المنظمة
2017/01/11	مؤتمر فلسطين 2030 ... رؤية مستقبلية	مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد)
2017/02/05	ورشة تعديل قانون (4) لعام 1999 بشأن حقوق المعوقين	وزارة الشؤون الاجتماعية
2017/02/19	الندوة الحوارية "رغم إعاقتي العمل من حقي"	الهيئة الفلسطينية للإعلام وتفعيل دور الشباب "بيالارا"
2017/03/06	ورشة حول قانون الأحوال الشخصية	طاقم شؤون المرأة
2017/03/09	ورشة عرض تقرير الظل الرسمي لاتفاقية سيداو	الممثلة النرويجية ووزارة شؤون المرأة واتحاد المرأة الفلسطينية
2017/03/13	دور مؤسسات المجتمع المدني في المشاورات والآليات الوطنية والأولويات للتشريعات المستجيبة للنوع الاجتماعي	وزارة العدل وطاقم شؤون المرأة
2018/03/15	مؤتمر البرلمانيات العربيات	مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي
16/03/2017	مؤتمر الخدمة الاجتماعية	نقابة الاخصائيين الاجتماعيين والنفسيين
16/03/2017	ورشة منهاج العلوم العامة الجديد للصفوف الخامس حتى الثامن	وزارة التربية والتعليم
23/03/2017	لقاء علمياً بمناسبة اليوم العالمي للخدمة الاجتماعية	جامعة بيت لحم
28/03/2017	مؤتمر أجيال تحت مطرقة الإباحية	مؤسسة سوا
19/04/2017	حوار مفتوح مع أعضاء مجلس إدارة مؤسسة الضمان الاجتماعي	الحملة الوطنية للضمان الاجتماعي
-26 2017/04/28	مؤتمر الشباب والتغيير والتأثير الاجتماعي	جامعة بيت لحم
2017/04/30	حول ورشة التخطيط الاستراتيجي لاختيار أولويات العمل وتطوير الخدمات الاجتماعية لبلدية يط	مكتب خدمات وزارة التنمية الاجتماعية - يطا
2017/05/24	لقاء حول التشبيك بين المؤسسات الأهلية الناشئة والمجموعات الشبابية	مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية
2017/05/24	ورشة تعريفية لبرنامج ماجستير الخدمة الاجتماعية	جامعة بيت لحم
2017/05/25	ورشة اعلان الدراسة البحثية حول " رصد إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة الى الحقوق والخدمات الصحية	الاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة فرع بيت لحم

التاريخ	الورشة / المؤتمر	الجهة المنظمة
	والتعليمية في فلسطين "	
2017/08/01	مؤتمر الحق في الصحة	مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد)
2017/08/24	ورشة نظام الإلتزام بمبادئ مدونة سلوك المؤسسات الأهلية الفلسطينية.	مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية
2017/08/29	جلسة مراجعة مسودة دليل إجراءات العمل الموحد في التعامل مع قضايا العنف ضد النساء	النيابة العامة
2017/09/26	جلسة استماع في بلدية بيت لحم حول موائمة الشوارع والمرافق العامة في مدينة بيت لحم لاستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة.	شبكة المسائل الاجتماعية في العالم العربي "انسا"
2017/10/26	محاضرة بعنوان "التعليم المجتمعي في النمسا"	جامعة بيت لحم
2017/11/07	معرض رسومات لذوي الإعاقات الذهنية	مركز جبل النجمة
2017/11/09	جلسة تخطيط استراتيجي مع بلدية بيت لحم	بلدية بيت لحم
2017/11/14	وقفه اعتصام امام مجلس الوزراء	مؤسسات ذوي الإعاقة
2017/11/22	تقرير الحكومة حول الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص وي الإعاقة	وزارة التنمية الاجتماعية
2017/11/29	مؤتمر "نحو إقرار وتبني قانون حماية الأسرة من العنف"	منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية مناهضة العنف ضد المرأة
2017/12/06	مؤتمر نحو بيئة دامجة	مركز ابداع المعلم و الاتحاد الفلسطيني العام للاشخاص ذوي الإعاقة
2017/12/06	ورشة عمل حول العدالة الضريبية واتفاقية باريس	مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد)
2017/15/06	ورشة مراجعة الموازنة العامة لوزارة التربية والتعليم	مركز إبداع المعلم
2017/12/13	مؤتمر العدالة الفلسطيني الثامن "منظومة العدالة إلى أين في ظل المصالحة"	المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء "مساواة"

## التدريبات التي شارك بها طاقم عمل المؤسسة

عنوان الدورة / الورشة التدريبية	المكان	المدة	الجهة المنظمة
تدريب حول حماية وتعزيز حقوق المرأة من خلال اتفاقية سيداو وآليات اعداد تقارير الظل والتنفيذ"	الأردن	3 أيام	هيئة الأمم المتحدة للمرأة
التدريب على المساءلة الإجتماعية للشباب في فلسطين	رام الله	3 أيام	شبكة المسائله المجتمعية في العالم العربي "ANSA – AW"
تدريب حول الإدارة القائمة على النتائج	رام الله	3 أيام	الوكالة السويدية للإغاثة الفردية
تدريب حول المساءلة في المشاريع التنموية	رام الله	يوم	مؤسسة إنقاذ الطفل
تدريب البوابة الموحدة	بيت لحم	يوم	وزارة التنمية الاجتماعية
تدريب حول تجنيد الأموال	بيت لحم	4 أيام	رتاج
تدريب حول المساءلة	رام الله	يوم	مؤسسة إنقاذ الطفل
تدريب حول المساءلة المجتمعية	رام الله	3 ايام	الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان" وشبكة المسائله المجتمعية في العالم العربي "ANSA – AW"
تدريب حول البحث التشاركي	رام الله	أسبوع	الاتحاد العام للأشخاص ذوي الإعاقة وجمعية بيت لحم العربية للتأهيل

## اصدرات المؤسسة لعام 2017



تقرير حول مدى وصول الفتيات والنساء وذوات الإعاقة للخدمات الإنسانية في بلدة بتير



تقرير حول مدى وصول الفتيات والنساء وذوات الإعاقة للخدمات الإنسانية في قرية الولجة



ورقة مفاهيمية لتضمين الأشخاص ذوي الإعاقة في المنهاج الفلسطيني الجديد



اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة - سيداو (قراءة باللغة السهلة)



بروشور (نشرة تعريفية) حول منهجية MOVE

## الصعوبات والتحديات

### على صعيد الحراك الحقوقي

طراً في السنوات العشر الأخيرة تحوّل ملحوظ على مدارك ومفاهيم وفلسفة عمل العديد من المؤسسات والأفراد كنتيجة للعمل الدؤوب على استئدماج المنظور الحقوقي والتنموي على المستوى النظري وعلى العديد من الآليات المتبّعة في تصميم البرامج والخدمات وتقديمها إلى حدّ ما، ليكون مرجعيةً رئيسيةً من جهة ومطلباً من جهة أخرى. يمكننا القول بأن حركة (منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال الإعاقة) قد تمكنت ولو بشكل جزئي من وضع قضايا ومصالح الأشخاص ذوي الإعاقة على جدول أعمال بعض المؤسسات الأخرى التي لا تعمل حصراً في قطاع الإعاقة، ومثال ذلك بعض مؤسسات حقوق الإنسان وبعض المؤسسات النسوية. إنما في الوقت ذاته، ما زالت حركة الإعاقة الممثلة بمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وبعض المؤسسات والأفراد الذين يؤمنون ويسعون في سبيل إعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يُعايشون حالاتٍ من التشرذم والتَمَرُّق والعشوائية وضعف الرؤيا والفاعلية، وفي كثير من الأحيان تغلب الأجدات والمصالح الشخصية والاعتبارية على المصالح العامة للمواطنين ذوي الإعاقة. ولمواجهة هذا التحدي عملت المؤسسة خلال العام 2017 بشكل مكثف مع الإتحاد العام للأشخاص ذوي الإعاقة وجمعية بيت لحم العربية وجمعية الشبان المسيحية - برنامج التأهيل ونشطاء أفراد على تأسيس الائتلاف الفلسطيني للإعاقة وإطلاقه في الذكرى السنوية لليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة وبدء أعماله في مناصرة قضايا وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين الضفة وغزة.

### على الصعيد المحلي

من ضمن التحديات أيضاً، تجدر الإشارة إلى أنّ كافة التشريعات الفلسطينية لدى معالجتها لقضايا وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لا تزال تنطلق من التوجهات الفردية الرعائية والإغائية والطبية، إضافةً إلى أنّ غالبية هذه التشريعات لا تُضَمِّن في نصوصها وموادها مُعالجاتٍ قانونيةً تُوجِب الاستجابة للخصوصيات التي تتطلبها عمليات إحقاق حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشكلٍ شمولي وجامع. كما أنّ هذه التشريعات لا تنسجم ولو بالحد الأدنى مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة، علماً بأنّ فلسطين قد انضمت إلى مجموعة من الاتفاقيات والمواثيق والمعاهدات الدولية ومن ضمنها اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة 2006 في شهر نيسان من العام 2014. ومن ناحيةٍ أخرى، فإنّ معظم البرامج والخدمات العامة لا تتوفر على الأنظمة والإجراءات وآليات العمل التي من شأنها أن تستجيب لمتطلبات وصول الأشخاص ذوي الإعاقة لها وحصولهم عليها واستفادتهم منها على قدم المساواة مع المواطنين الآخرين. وما يزيد الأمر تعقيداً حقيقة أنّ المؤسسة الحكومية التي تقع على عاتقها مسؤولية متابعة تطبيق القانون الفلسطيني لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 4 للعام 1999م من قِبَل كافة الجهات هي وزارة التنمية الاجتماعية التي بدورها تتحمل مسؤولية تقديم مجموعة من خدمات الحماية الاجتماعية للمواطنين الفلسطينيين. ويتزامن ذلك في ظل وجود مُعادلةٍ خطيرة من حيث انعكاسها على فلسطين ومواطنيها من الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث



من جهة، هناك ما يكاد يُوصَفُ بغياب الإرادة السياسية الحقيقية حيال إيلاء الاهتمام والاستجابة لحقوق ومصالح الأشخاص ذوي الإعاقة من منظور شمولي وحقوقى وتنموي بما يلزم من جدية ومسؤولية. ومن جهةٍ أخرى، هناك حالة من الضعف التي تُسود عملية تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم على المستوى الوطني. وفي الوقت ذاته، تفتقرُ منظمات المجتمع المدني المهتمة بقضايا وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المعارف والمنهجيات والأدوات التي من شأنها النهوض بأدوارها ومسؤولياتها المتصلة بالرصد والمُساءلة وجمع البيانات الدقيقة واستخدامها في إعداد تقارير الظل والدفع باتجاه تحسين السياسات والبرامج والخدمات العامة، الأمر الذي ينتجُ عنه دُونَ شكٍّ وقوع مجموعة متعاظمة من الانتهاكات على المستويات المختلفة، كما غياب الحد الأدنى من مقومات الحياة الكريمة لعدد كبير من الأشخاص ذوي الإعاقة في البلاد.

### على الصعيد العالمي والوطني

كما من القضايا المستحثة والتحديات التي تأخذ مساحة للمناقشات والتأملات الحرجة على المستوى العالمي اليوم تتركز حول القضايا والتحديات المتعلقة بإدراج الإعاقة ضمن أهداف التنمية المستدامة. والهدف العام منها هو طرح الأسئلة والتحدي في النهج القائمة والتي تعمل على إدراج الإعاقة في مبادرات التنمية، بما في ذلك كيفية تنفيذ هذه المبادرات من أجل أهداف التنمية المستدامة المختلفة، وكيفية تأثيرها على الأشخاص ذوي الإعاقة، وكيف يمكن قياس التضمين ومراقبته ، وكيف يمكن تضمين الأشخاص ذوي الإعاقة بطرق موائمة وغير معيقة لهم.

نحن حريصون في المؤسسة على طرح هذا النقاش خلال العام 2018 حول كيفية التعاطي مع موضوع الإعاقة في أهداف التنمية المستدامة ومناقشة عدد من القضايا:

أولها القضايا الحرجة في إدراج الإعاقة في أهداف التنمية المستدامة على مستوى السياسات والممارسات والآثار المحتملة على الأشخاص ذوي الإعاقة،

ثانيها، ما هي فرص إدراج قضايا الإعاقة في حالة التطور العالمي النيوليبرالي وإمكانيات التنمية الشاملة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثالثها، ضرورة وأهمية مراجعة الأساليب والنهج والخطاب لقياس الإعاقة وإدراجها،

رابعها، التعليم وأهداف التنمية المستدامة: هل يمكننا "ضمان تعليم جيد شامل ومنصف" للأشخاص ذوي الإعاقة؟

خامسها، الصحة وأهداف التنمية المستدامة: تحديات ضمان "حياة صحية وتعزيز الرفاه" للأشخاص ذوي الإعاقة،

سادسها، الفقر وأهداف التنمية المستدامة: سبل العيش والحماية الاجتماعية والمبادرات الرامية إلى "القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان" بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة،

سابعها، والأهم ما هي الروابط الواقعية بين اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأهداف التنمية المستدامة؟